ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 23, Vol 8, Year 2 | November 2025 | JumadaAwwal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

التحقيق الابتدائي في قضايا العنف الأسري

إعداد: الباحثة / مها حاتم حسن | جمهورية العراق
طالبة دكتوراه في الحقوق – القانون العام – القانون الجنائي / الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: ma0191027@gmail.com
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.20

إشراف: الأستاذة الدكتورة / دكتورة هادية الشامي

تاريخ الاستلام: 2025/11/8	تاريخ القبول: 2025/11/13	تاريخ النشر: 2025/11/15

للاقتباس: حسن، مها حاتم، التحقيق الابتدائي في قضايا العنف الأسري، إشراف أ.د. هادية الشامي، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الثامن، العدد 23، السنة 2، 2025، ص–ص: 435–453.
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.20

المُلخّص

يتناول هذا البحث دراسة التحقيق الابتدائي في قضايا العنف الأسري بوصفه المرحلة المحورية في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة. وقد تم التركيز على أهمية التحقيق من حيث الغاية والتوقيت، وعلى تحديد الحالات التي يصبح فيها وجوبه إلزاميًا، خصوصًا في الجنايات والجنح المتصلة بالعنف الأسري. وتبرز أهمية البحث في كونه يسعى إلى تقييم الإطار القانوني والممارسات العملية لهذه المرحلة، واقتراح سبل تطويرها بما يضمن حماية الضحايا وصون كرامتهم دون الإخلال بحقوق الدفاع وضمانات العدالة الجنائية.

الكلمات المفتاحية: التحقيق الابتدائي، العنف الأسري، العدالة الجنائية، الضحية، الجنايات، الجنح، الإجراءات القانونية.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 23، المجلد 8، السنة الثانية | تشرين الثاني (نوفمبر) 2025 | جمادى الأول 1447
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

Preliminary Investigation in Domestic Violence Cases

Author: Researcher /Maha Hatim Hassan | Iraq Republic
PhD Student in Law - Public Law - Criminal Law | Islamic University of Lebanon
E-mail: ma0191027@gmail.com
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.20

Supervised: Prof. Dr. / Hadiya Al-Shami

Received : 8/11/2025	**Accepted :** 13/11/2025	**Published :** 15/11/2025

Cite this article as: *Hassan, Maha Hatim, Preliminary Investigation in Domestic Violence Cases, Supervisor by Prof. Dr. Hadiya Al-Shami, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 8, issue 22, 2025, pp. 436-453. https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.20*

Abstract

This research examines the preliminary investigation in domestic violence cases as a fundamental stage in uncovering the truth and achieving justice. It focuses on the purpose and timing of the investigation, as well as on determining when conducting it becomes a legal obligation, particularly in felonies and misdemeanors related to family violence. The study highlights the importance of assessing the legal framework and practical procedures of preliminary investigations, aiming to develop mechanisms that ensure both the protection of victims and the preservation of due process and justice guarantees.

Keywords: Preliminary Investigation, Domestic Violence, Criminal Justice, Victim, Felonies, Misdemeanors, Legal Procedures.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

مقدمة

يشكل التحقيق الابتدائي مرحلة أساسية في مسار العدالة الجنائية، إذ يُعدُّ الوسيلة التي تُكشَف من خلالها الحقيقة وتُحدَّد المسؤوليات قبل إحالة المتهم إلى القضاء المختص. وتبرز أهمية هذه المرحلة بصورة أكبر في قضايا العنف الأسري، نظرًا لما تتسم به من خصوصية في العلاقة بين الجاني والضحية، وما تحمله من أبعاد اجتماعية ونفسية وقانونية متداخلة. فالعنف الأسري لا يُعدّ مجرد اعتداء فردي، بل يمثل سلوكًا يهدد تماسك الأسرة واستقرار المجتمع بأسره، الأمر الذي يفرض على سلطات التحقيق أن تتعامل مع هذه القضايا بحذر ودقة، مراعيةً الخصوصية الأسرية من جهة، ومقتضيات العدالة الجنائية من جهة أخرى.

وقد أصبح موضوع التحقيق الابتدائي في قضايا العنف الأسري محلّ اهتمام متزايد من قبل التشريعات والهيئات القضائية والباحثين، نظرًا لما يكشفه من قصورٍ أحيانًا في الإجراءات، أو من تحدياتٍ تواجه القائمين على التحقيق في جمع الأدلة وتقييمها، خصوصًا في ظل الطبيعة الحساسة للعلاقات الأسرية وما يرافقها من ضغوطٍ اجتماعية قد تؤثر على سير العدالة.

أولًا: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول مرحلة التحقيق الابتدائي بوصفها حجر الأساس في بناء الدعوى الجزائية، مع التركيز على تطبيقاتها في قضايا العنف الأسري التي تستدعي دقة خاصة في التعامل مع الضحايا والأدلة. فالتحقيق السليم والمتوازن يضمن حماية حقوق المرأة والطفل، ويحول دون إساءة استخدام السلطة أو ضياع الحقوق. كما يسهم البحث في إبراز الدور الوقائي للتحقيق الابتدائي من خلال كشف أنماط العنف الأسري ومعالجتها قانونيًا واجتماعيًا.

ثانيًا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الغايات العلمية والعملية، أبرزها:

1- توضيح مفهوم التحقيق الابتدائي وطبيعته القانونية في قضايا العنف الأسري.

2-تحديد الإطار الزمني والموضوعي لإجراء التحقيق في هذه القضايا.

3-إبراز أهمية التوازن بين حماية الأسرة وصون العدالة الجنائية.

4- تحليل موقف المشرع من وجوب إجراء التحقيق في الجنايات والجنح والمخالفات المتصلة بالعنف الأسري.

5- اقتراح سبل تطوير إجراءات التحقيق بما يضمن السرعة والدقة وحماية الضحايا.

ثالثًا: فرضيات البحث

ينطلق هذا البحث من جملة فرضيات أساسية، من أهمها:

1- أن التحقيق الابتدائي في قضايا العنف الأسري يكتسب أهمية استثنائية نظراً لطبيعة الجريمة وخصوصية العلاقة بين أطرافها.

2-أن حسن سير إجراءات التحقيق الابتدائي يسهم في تحقيق العدالة وحماية الأسرة والمجتمع.

3- أن التشريعات الحالية تحتاج إلى مزيد من التفعيل والتطوير لتتلاءم مع واقع قضايا العنف الأسري وتحدياتها العملية.

رابعًا: إشكالية البحث وتساؤلاته

تتمثل الإشكالية الرئيسة في السؤال الآتي:

ما مدى فعالية التحقيق الابتدائي في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة في قضايا العنف الأسري؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1-ما الغاية من إجراء التحقيق الابتدائي في هذا النوع من القضايا؟

2- متى يصبح إجراء التحقيق الابتدائي واجبًا قانونيًا؟

3- ما أوجه الاختلاف بين التحقيق في الجنايات والجنح والمخالفات ذات الصلة بالعنف الأسري؟

4- كيف يمكن تعزيز كفاءة أجهزة التحقيق لضمان تحقيق العدالة وحماية الضحايا في آنٍ واحد؟

خامسًا:المنهج المتبع

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي من خلال دراسة النصوص القانونية المنظمة للتحقيق الابتدائي، وتحليلها في ضوء التطبيق العملي لقضايا العنف الأسري. كما يستعين بالمنهج المقارن عند الاقتضاء، لاستجلاء أوجه التوافق أو التباين بين بعض النظم القانونية في هذا المجال، إلى جانب المنهج الاستقرائي في تتبع نتائج التحقيقات العملية وما تكشفه من ثغرات أو ممارسات قضائية مؤثرة.

سادسًا:خطة البحث

جاء البحث وفق الخطة التالية مقسما إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: أهمية التحقيق الابتدائي

المطلب الأول: من حيث الغاية

المطلب الثاني: من حيث وقت إجرائه

المبحث الثاني: متى وجوب إجراء التحقيق

المطلب الأول: بالنسبة إلى الجنايات

المطلب الثاني: بالنسبة إلى الجنح والمخالفات

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المبحث الأول: أهمية التحقيق الابتدائي

تعتبر مرحلة التحقيق الابتدائي من أهم المراحل في عملية العدالة الجنائية، حيث تلعب دوراً حاسماً في معالجة الجرائم، خاصة تلك المتعلقة بالعنف ضد المرأة وأفراد الأسرة. إن انتشار الجرائم يعكس حالة من عدم الاستقرار والقلق في المجتمع، مما يستدعي اتخاذ إجراءات فورية ومناسبة لكشف الجرائم ومعاقبة الجناة وتعزيز الاستقرار مما يمهد الطريق للكشف على الجرائم والغموض الذي يحيط بها.

إذاً، تعتبر مرحلة التحقيق الابتدائي حلقة الوصل بين التحريات والإجراءات القانونية الأخرى، وهي ليست أقل أهمية من المراحل السابقة أو اللاحقة. فهي مرحلة حساسة تتعلق بحرية الأفراد، حيث قد تؤدي نتائج التحقيق الى قرارات قضائية مثل إحالة المتهم الى المحاكمة أو اصدار قرار بعدم المتابعة[1]. لذا فإن الحفاظ على حقوق الأفراد خلال هذه المرحلة يعد أمراً ضرورياً.

فتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع يتطلب إنزال العقاب بالجاني، خاصة في حالات العنف الأسري. ومع ذلك، يجب أن يتم هذا الإجراء بناءً على أدلة قاطعة تثبت ارتكاب الجريمة. فإن ترك الجريمة دون معالجة قد يؤثر سلباً على حرية الأفراد، ويعطي انطباعاً بأن المجتمع غير قادر على حماية حقوقهم[2]. كما أن إفلات الجناة من العقاب يضر بالعدالة أكثر من الاعتداء على حريات الأفراد.

لذا يجب أن تكون إجراءات التحقيق موضوعية وتهدف الى كشف الحقيقة، وليس فقط إثبات الإدانة. فإذا لم تتوفر الأدلة الكافية لإثبات ارتكاب العنف ضد المرأة وأفراد الأسرة، فإن الأصل العام هو براءة المتهم حتى تثبت إدانته. كما أن تحقيق العدالة لا يتطلب توازناً بين حماية حقوق الأفراد وضمان الأمن الاجتماعي، مما يجعل التحقيق الابتدائي نقطة انطلاق حيوية نحو تحقيق هذا التوازن.

تكتسب مرحلة التحقيق الابتدائي أهمية خاصة عند التعامل مع جرائم العنف ضد المرأة وأفراد الأسرة، حيث تتطلب هذه المرحلة مراعاة دقيقة للقواعد الأساسية التي تحكمها. لذا يجب على الجهات المسؤولة عن التحقيق الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، والحفاظ على كرامة الأفراد وحرياتهم، وذلك بضمان حق الدفاع الذي يكفله الدستور والقانون[3]. كما يتعين على المحققين دراسة أدلة

(1) سليمان عبد المنعم، أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والقضاء والفقه، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، 1999، 590.

(2) حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في المحقق الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، مج 11، ع 1، القاهرة، 2001، ص14.

(3) عماد عوض، التحريات كإجراء من إجراءات البحث عن الحقيقة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص368.

النفي بنفس الجدية التي يتم بها فحص أدلة الإثبات، مما يعكس أهمية التوازن والحيادية في أداء العملية.

كذلك، تتطلب القوانين المعمول بها أن تكون الجهة المسؤولة عن إجراء التحقيق جهة محايدة ومستقلة، تعمل بنزاهة وعدالة، دون أي دوافع غير موضوعية.

يتمثل دور هذه الجهة في الكشف عن الحقيقة الموضوعية المرتبطة بالقضية المعروضة، مع التركيز على جمع الأدلة التي تدعم الاتهام أو تعزز من احتمالات البراءة للمتهم[1]. وليس لدى هذه الجهة أي مصلحة في دفع المتهم نحو المحاكمة إلا اذا كانت الأدلة كافية، مما يعكس التزامها بالتحقيق الشفاف.

ويسهم التحقيق في حماية حقوق الأفراد وضمان عدم تعرضهم للاعتقال التعسفي أو الانتهاك.

كما يساعد في تعزيز ثقة المجتمع في النظام القضائي، حيث يشعر الأفراد بأن حقوقهم محفوظة وأن تمارس بشكل عادل.

كما يمكن أن يكون التحقيق الابتدائي أداة فعالة لتقليص العنف الأسري، حيث يمكن أن يؤدي الكشف عن الجرائم الى اتخاذ تدابير وقائية وتعزيز الدعم للضحايا.

لذا، تحتاج الدعوى قبل أن تصل الى المحكمة الى جمع المعلومات المتعلقة بالجريمة المرتكبة، والأدلة التي تثبت نسبة الفعل الى المتهم. ويعرف هذا بالإجراء الذي يطلق عليه التحقيق الابتدائي، والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة المختصة بهدف تمحيص الأدلة، سواء لنفس الجريمة أو إثباتها ونسبتها الى المتهم قبل إحالة القضية الى المحكمة.

فإذا وجدت أدلة كافية تدعم الاتهام، يتم إحالة القضية الى المحكمة، أما إذا لم تتوفر الأدلة فلا تتم الإحالة. ويجب إجراء التحقيق الابتدائي عادة من قبل المسؤولين عن التحقيق في مراكز الشرطة والمحققين القضائيين، وذلك تحت إشراف قاضي التحقيق أو الادعاء العام.

لذلك، يعتبر ضباط الشرطة أو مأموري الضبط من أهم أعضاء الضبط القضائي، او الضابطة العدلية، حيث يمارسون التحقيق ضمن دائرة اختصاصهم. نظراً لقلة عدد المحققين القضائيين وتوافر مراكز الشرطة في معظم المناطق، فإن ضباط الشرطة غالباً ما يكونون هم من يتعاملون مع إجراءات التحقيق، مستفيدين من خبراتهم المكتسبة من العمل في هذا المجال[2].

يبدأ الضباط أو المسؤولون في مركز الشرطة التحقيق الابتدائي بمجرد ورود الشكوى أو الإخبار

(1) حسن الجوخدار، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية، دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، 2011، ص12.

(2) عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص283.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

عن جرائم الجنايات او الجنح.

يتم فتح المحضر وتدوين ملخص الشكوى، بالإضافة الى تسجيل إفادات المشتكي أو المخبر.

في حالة الجرائم المشهودة، يتوجب على المسؤول في مركز الشرطة القيام بالإجراءات المنصوص في قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ومن أهم هذه الإجراءات الاتصال بقادة التحقيق والادعاء العام لإبلاغهم بوقوع الجريمة، ثم الانتقال فوراً الى محل الحادث لتدوين إفادة المجني عليه، والتحقيق مع الشهود، وضبط الأدلة والأشياء المستخدمة في ارتكاب الجريمة، والحفاظ على آثارها المادية.

اما في حالات المخالفات، فيكتفي المسؤول في مركز الشرطة، بتنظيم تقرير موجز يتضمن اسم المخبر والشهود والمادة القانونية المنطبقة على الواقعة، ثم يعرض الأمر على قاضي التحقيق أو المحقق القضائي. في حال وجود قاضي تحقيق، إذا كانت المخالفة المعاقب عليها لا تتجاوز مدة ثلاثة أشهر وليس هناك طلب بالتعويض وارد. يمكن لقاضي التحقيق إعطاء الأمر الى الضابط لمواصلة إجراءات التحقيق.

من القواعد العامة التي يجب مراعاتها في مرحلة التحقيق الابتدائي هي ضرورة تدوين مختلف الإجراءات في محاضر، وأي أوراق تتضمن التحقيق الذي قام به المحقق. يعد هذا التدوين حجة قانونية تستخدم كأساس صالح لبناء النتائج. ويجب أن يتضمن المحضر تفاصيل دقيقة مثل التاريخ والساعة التي بدأ فيها التحقيق وتاريخ علم المحقق ووصوله وتاريخ انتهاء التحقيق.

ينبغي استخدام ألفاظ سهلة وجمل مترابطة باللغة العربية واضحة، وتدوين المحاضر بلغة بسيطة وفقاً للماده 52 من قانون اصول المحاكمات الجزائية، كما يجب أن يشرف المحقق على تدوين إفادة المشتكي، وتوثيق الوقت والمخبر، ثم شهادة المجني عليه.

فمن الضروري أيضاً تثبيت كل ما هو ضروري من مرفقات في التحقيق سواءً كانت أدلة تدين المتهم او تثبت براءته. هذا ويتضمن أن يكون التحقيق دقيقاً موثقاً بشكل جيد، مما يعزز من المصداقية ويساعد في اتخاذ قرارات قضائية عادلة.

تسعى هذه الإجراءات في توفير إطار قانوني قوي مما يعزز من قدرة النظام القضائي على تحقيق العدالة، ويحمي حقوق الأفراد خلال مراحل التحقيق.

وفقاً لما تقدم سنتناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: من حيث الغاية

المطلب الثاني: من حيث وقت إجرائه

المطلب الأول: من حيث الغاية

التحقيق الابتدائي مرحلة أساسية في معالجة قضايا العنف ضد المرأة وأفراد الأسرة، فهو ليس غاية في حد ذاته، بل له صلاحيات الفصل في موضوع الدعوى، إذ أن ذلك هو بالاختصاص محكمة الموضوع.

وبالتالي فان الغرض من التحقيق الابتدائي هو الإعداد لمرحلة لاحقة، حيث تمهد الطريق للمحكمة لاتخاذ قرار يتعلق بالموضوع المطروح[1].

تتسم العديد من الوقائع المتعلقة بالعنف الأسري بالتعقيد والغموض، مما يجعل الفصل السريع فيها صعباً عند عرضها مباشرة على المحكمة. في هذه القضايا غالباً ما تحمل في طياتها تفاصيل دقيقة وحساسة. حيث تتداخل فيها مشاعر الخوف والقلق، مما يحتاج الى معالجة دقيقة. لهذا السبب، يعتبر وجود مرحلة حقيقية ذات سابقة ضرورية. تتميز هذه المرحلة بتطبيق مبادئ السرية والسرعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة، ما هو أمر بالغ على أهميته نظراً لطبيعة القضايا التي تتعلق بالعنف ضد المرأة. لذا، تتطلب هذه القضايا بحثاً دقيقاً وشاملاً، حيث تقوم السلطة المختصة بجمع الأدلة وتحليلها بدقة.

تعنى هذه السلطة بالتنقيب عن الأدلة المتعلقة بالجريمة وتقدير قوتها، بحيث يتم استبعاد الأدلة الضعيفة وتقييم الأدلة القوية بعناية. يتطلب ذلك مهارات عالية في التحقيق وفهماً عميقاً للقضايا الاجتماعية والنفسية التي قد تؤثر على الضحايا والشهود. إذا ما اظهرت التحقيقات وجود احتمال قوي للإدانة، تتم إحالة القضية الى المحكمة. أما إذا كان الاحتمال ضعيفاً أو غير موجود، فإن السلطة تصدر قراراً بعدم المتابعة[2]، لما يعكس التزامها بالتحقيق الموضوعي العادل.

هذا النهج لا يضمن فقط تحقيق العدالة، بل يسهم أيضاً في بناء ثقة المجتمع في النظام القضائي. فالشعور بأن هناك عملية عادلة موضوعية تعالج هذه القضايا يمكن أن تشجع الضحايا على الإبلاغ على الجرائم والانخراط في العملية القانونية. إن التحقيق الابتدائي في تعزيز العدالة والمساهمة في حماية حقوق الأفراد، حيث يعد خطوة حاسمة نحو الوصول الى الحقيقة وضمان حقوق جميع الأطراف المعنية.

المطلب الثاني: من حيث وقت إجرائه

تتجلى أهمية التحقيق الابتدائي بشكل خاص في توقيته، حيث يجب أن يتم إجراؤه في أقرب وقت ممكن بعد وقوع الجريمة مباشرة أو بعدها. هذه العجلة تعد ضرورية لعدة أسباب، أهمها القدرة على التنقيب عن الأدلة قبل أن تزول أثارها أو تتلاشى من ذاكرة الشهود. إن التأخير في بدء التحقيق

(1) عبد الوهاب حومد، القانون الجنائي، الجريمة والمنحرفون، المسؤولية الجنائية، المطبعة الجديدة، دمشق، 1987، ص610.

(2) حسن الجوخدار، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص13.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

قد يؤدي الى فقدان الأدلة أو العبث بها، مما يضعف من قوتها في الإثبات ويجعل الوصول الى الحقيقة أكثر صعوبة.

في حالات العنف ضد المرأة وأفراد الأسرة، تزداد هذه الأهمية بشكل كبير. فهذه الجرائم غالباً ما تحدث في سياقات حساسة، حيث يمكن أن تؤثر على العوامل النفسية والاجتماعية وعلى قدرة الضحايا على التذكر والإبلاغ عن الحوادث. وإذا طالت فترة الانتظار، زادت المخاطر المترتبة على فقدان التفاصيل الدقيقة التي في بناء القضية[1]. لذلك يتطلب الأمر استجابة سريعة تضمن جمع الأدلة اللازمة وحماية حقوق الضحايا.

علاوة على ذلك، فإن التحقيق الفوري يمكن أن يسهم في تقديم الدعم النفسي للضحايا، حيث يشعرون بأن هناك اهتماماً جدياً بقضيتهم وأن حقوقهم محفوظة. هذا يمكن أن يعزز من رغبتهم في التعاون مع السلطات، مما يسهل عمليات جمع الأدلة والشهود.

إن معالجة قضايا العنف الأسري تتطلب أيضاً معرفة عميقة بالسياق الاجتماعي والنفسي الذي تعيش فيه الضحية، مما يجعل الوقت عنصراً حاسماً في تحقيق العدالة. فإذا اتخذت الإجراءات في الوقت المناسب، يمكن تعزيز الثقة في النظام القانوني مما يشجع المزيد من الضحايا على الإبلاغ عن الجرائم والانخراط في العملية القضائية.

يساهم التحقيق الابتدائي في إظهار حقيقة الاتهام بسرعة، مما يساعد على تحديد مدى جدية الادعاءات الموجهة ضد الأفراد. هذا الجانب مهم بشكل خاص ضد المرأة وأفراد الأسرة، حيث يمكن أن يستمر تأثير الاتهام على الشخص البريء لفترة طويلة، إذا لم يتم التعامل معه بسرعه وكفاءة. من خلال إجراء تحقيقات سريعة وموضوعية، يمكن إحاله الفعل الحقيقي الى المحكمة لينال العقوبة المناسبة، بما يتماشى مع الأهداف العامة في تحقيق العدالة[2].

كما تعزز هذه العملية من شعور المجتمع بالعدالة، حيث يشعر الأفراد بأن النظام القضائي يعمل بفعالية لحماية حقوقهم وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب. إن تحقيق العدالة لا يقتصر فقط على معاقبة المخطئين، بل يشمل أيضاً إعادة الأمن والاستقرار الى الأسرة والمجتمع ككل. فعندما يتم التعامل مع قضايا العنف بسرعة وفعالية، يعيد ذلك الهدوء والسكينة الى الأسرة ويعزز من ثقتهم في النظام القانوني.

وبهذا فإن التحقيق الابتدائي لا يقتصر على كونه إجراءً قانونياً فحسب، بل هو خطوة حيوية تسهم في تعزيز وتوفير بيئة أمنة للأفراد، مما يحقق الأمان والاستقرار في المجتمع.

من أجل ذلك، أحاطت مختلف التشريعات إجراء التحقيق الابتدائي بسياج من الضمانات التي تؤيد

(1) محمد عيد الغريب، الاختصاص القضائي لمأمور الضبط في الأحوال العادية والاستثنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص57.

(2) محمد سالم الحلبي، الوسيط في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة، عمان، 1996، ص12.

حرية المتهم وتفعل له الحق في الدفاع. لذا تعتبر هذه المرحلة ضمانة مهمة لصالح الأفراد والمصلحة العامة على حد سواء، وتوفر إطاراً قانونياً يحمي حقوق المتهمين ويعزز من نزاهة العملية القانونية.

تتمثل إحدى أهم ميزات التحقيق الابتدائي في سرعته وسرية إجراءاته، مما يسمح للكشف عن الحقائب بشكل فعال. تتيح هذه السرية للجهات المعنية إزالة الستار عن الجريمة دون تأثير على سير التحقيق أو على الشهود. فبعد تمحيص وفحص الأدلة المتعلقة بالجريمة، يمكن لقضاة التحقيق أن يحددوا ما إذا كان المتهم هو بالفعل مرتكب الجريمة. في حال تاكيد ذلك، يتم إصدار الأمر باحالته الى الجهة المختصة للنظر في القضية[1].

من ناحية أخرى، إذا تبين وجود ضعف في الأدلة أو عدم كفايتها، فإن قضاة التحقيق يمكنهم إصدار أمر بعدم المتابعة. هذه الخطوة تعد ضرورية للقضاء على أي اتهام قد يكون ناتجاً عن التسرع او جهل التكييف القانوني أو سوء تقدير الأدلة[2]. إن هذه الإجراءات لا تضمن فقط حماية حقوق الأفراد بل تسهم أيضاً في تعزيز الثقة في النظام القضائي.

يتضح من خلال هذه النقاط مدى أهمية التحقيق الابتدائي، والذي يشمل كافة الإجراءات المتخذة في الدعوى العمومية، من تفتيش واعتقال وانتقال وتحقيق مع المتهم. يعتبر هذا التحقيق أداة فعالة تساهم في إزالة عبء كبير عن كاهل المحاكم، مما يساعد في توفير الوقت والجهد والمال. تتجلى فوائد التحقيق الابتدائي أيضاً في تمكين أجهزة العدالة من كشف جميع جوانب الجريمة. فالجهاز القضائي، باعتباره الجهة الأولى المسؤولة عن التحقيق، يلعب دوراً حيوياً في هذه العملية.

وتشير التقارير الى أن قضاء ساعتين مع المتهم للحصول على اعتراف أو تبرير الجريمة يمكن أن يوفر على المحكمة نحو خمسة أيام من الوقت. هذا يعني أن التحقيق الابتدائي ليس فقط وسيلة لجمع الأدلة، بل هو أيضاً عنصر أساسي في تسريع الإجراءات القضائية[3]، مما يعزز من فعالية النظام العدلي.

علاوه على ذلك، فإن هذه الإجراءات تتيح للسلطات فرصة لتحليل الأدلة بشكل دقيق، مما يسهم في تعزيز العدالة وحماية حقوق الضحايا والمتهمين على حد سواء. إن التمكن من إجراء تحقيق شامل وسريع يعد ضرورياً لضمان عدم تفويت أي تفاصيل مهمة قد تؤثر على مسار القضية. باختصار، إن التحقيق الابتدائي خطوة حاسمة في العملية القضائية حيث يسهم في تحقيق العدالة بكفاءة وفاعلية، ويعزز من قدرة النظام القانوني على مواجهة تحديات الجريمة.

(1) محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط2، دار النهضه العربية، القاهرة، 1988، ص614، ص503.

(2) عوض محمد عوض، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، دائرة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص297.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المبحث الثاني: متى وجوب إجراء التحقيق الابتدائي

يعتبر التحقيق الابتدائي مرحلة تحضيرية أساسية للمحاكمة، خاصة في قضايا العنف ضد المرأة وأفراد الأسرة. إن سلطة التحقيق تهدف الى منع الاتهام المبني على التسرع أو عدم التروي، حيث لا تتم إحالة المتهم الى المحكمة إلا إذا وجدت أدلة كافية تدعم الاتهام[1]. هذا يساهم في تجنب أي ضرر قد يتعرض له الأفراد الأبرياء الذين قد يتم وضعهم في موضع الاتهام خلال مرحلة التحقيق النهائي، وهو وضع قد يكون مضراً بشرفهم وحريتهم.

إذ، تكتسب هذه النقطة أهمية خاصة في سياق الجرائم التي تتعلق بالعنف الأسري، حيث أن الضغوط النفسية والاجتماعية قد تؤثر بشكل كبير على الضحايا والمتهمين. فالتحقيق الابتدائي يوفر فرصة لفحص الأدلة بشكل دقيق وشامل، كما يضمن عدم ارتكاب أي ظلم أو أخطاء في التقدير.

إن حقوق الأفراد خلال هذه المرحلة ليست مجرد مسألة قانونية، بل هي أيضاً مسألة أخلاقية. فالتحقيق الجيد يساعد في تعزيز الثقة في النظام القضائي يشجع الضحايا على الإبلاغ عن الجرائم، مما يساهم في خلق بيئة أكثر أماناً للجميع[2].

لذلك يعتبر التحقيق الابتدائي ضمانة هامة للمتهم، حيث تبرز قيمته في الدعوى العمومية، ومع ذلك يطرح سؤال حول ضرورة إجراء التحقيق الابتدائي في جميع أنواع الجرائم. قبل الإجابة على هذا السؤال، يجب توضيح مدى حتمية هذه المرحلة.

هناك رأي فقهي يرى أنه ليس من الضروري إجراء التحقيق الابتدائي، ويعتبره مجرد تكرار للتحقيق النهائي الذي تقوم به المحكمة عند فصلها في الدعوى العمومية. وفقاً لهذا الرأي، يمكن أن يعتبر التحقيق الابتدائي ماض على الوقت بلا مبرر. بعض الفقهاء يشيرون إلى أن الدفاع عن المتهم غالباً ما يحتفظ بأوجه إنكار التهمة، ولا يدلي بها إلا أمام قاضي الحكم، مما يزيد من عنصر المفاجأة بالنسبة إلى أطراف الدعوى العمومية.

علاوة على ذلك، تتطلب إجراءات التحقيق الابتدائي إمكانيات بشرية ومادية، بالإضافة الى النفقات الباهظة التي تتكلف فيها الدولة. هذه الجوانب تدعو الى التفكير في فعالية التحقيق، بالجرائم

(1) سدران محمد خلف، في التشريع الجنائي الكويتي والمقارن، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 1985، ص10.

(2) أشرف رمضان عبد الحميد، سلطات التحقيق والاتهام في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص300.

البسيطة أو غير المعقدة.

ومع ذلك، يبقى من الضروري إدراك أن التحقيق الابتدائي يساهم في تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد، خاصة في قضايا العنف ضد المرأة وأفراد الأسرة، فهو يوفر فرصة لجمع الأدلة وتحليلها بشكل كامل قبل أن تصل القضية الى المحكمة، مما يعزز من فرص تحقيق العدالة. لذلك، قد يكون من المفيد النظر في تطبيق التحقيق الابتدائي في القضايا التي تتطلب ذلك، بينما يمكن إعادة تقييمه في الحالات الأقل تعقيداً[1].

بالرغم من الحجج التي نادى بها بعض الفقهاء بضرورة إجراء التحقيق الابتدائي، التي لم تصمد أمام الأهمية القانونية والواقعية الثابتة لهذه المرحلة. يبرز التحقيق الابتدائي كمؤسسة حيوية تحقق توازناً بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، مما يجعل منه بوابة العدالة الجنائية وروح الدعوى الجزائية[2].

تظهر معظم التشريعات الإجرائية وجود تباين في التعامل مع الجرائم، حيث تعتبر إجراءات التحقيق الزاوية الأساسية في قضايا الجنايات، بينما تكون جوازية في قضايا الجنح والمخالفات، ما لم يقرر القانون خلاف ذلك. في هذا السياق، يظهر القانون العراقي أنه إذا رأت النيابة العامة أن الدعوى صالحة للرفع بناءً على الاستدلالات التي تم جمعها فإنها تستطيع تكليف المحكمة المختصة.

من هنا، يمكن استنتاج أن التحقيق الابتدائي جوازي في قضايا الجنح والمخالفات، بينما يصبح إلزاميا في قضايا الجنايات[3]. في لبنان، يتم تبني موقف مشابه، حيث تعتبر إجراءات التحقيق ضرورية في الجرائم الأكثر خطورة، مما يعكس الالتزام بحماية حقوق الأفراد والضمان العدالة.

وفقاً لما تقدم سنتناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: بالنسبة إلى الجنايات

المطلب الثاني: بالنسبة إلى الجنح والمخالفات

المطلب الأول: بالنسبة إلى الجنايات

فيما يتعلق بالجنايات، تعتبر هذه الجرائم من أخطر الجرائم التي يمكن أن تؤثر سلباً على المجتمع، خاصة عندما نتحدث عن جرائم العنف الأسري. لذا، فقد حرصت التشريعات المختلفة على جعل

(1) إسحاق ابراهيم منصور، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات الجزائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص101.
(2) أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص622.
(3) حسن الجوخدار، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص22.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

التحقيق الابتدائي إجراءً الزامياً في مثل هذه القضايا.

إن التحقيق يهدف الى ضمان أن يتم التعاطي مع الجرائم الجنائية بطريقة دقيقة ومنهجية. لذا، لا يمكن إحالة أي متهم، سواءً كان حدثاً أو بالغاً، أمام جهة الحكم دون أن يتم التحقيق معهم من قبل سلطة مختصة. هذا التحقيق يعتبر خطوة حيوية تسعى من خلاله الى الوصول للحقيقة، ويعمل على حماية حقوق الأفراد[1].

في التحقيق الابتدائي تجمع الأدلة والشهادات بشكل منظم، مما يقلل من مخاطر التسرع في اتخاذ القرار. فإذا أحيل المتهم الى المحكمة دون إجراء تحقيق شامل، فإن ذلك قد يؤدي الى وضع الأبرياء في موقف الاتهام، وهو يمكن أن يكون له أثار خطيرة على حياتهم الشخصية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، يضمن التحقيق الابتدائي على أن يتم فحص الأدلة بعناية، في التمييز بين الحالات التي تتطلب متابعة قضائية والأخرى التي تفتقر الى الأسس القانونية المناسبة. هذا الأمر يعزز من نزاهة النظام القضائي ويزيد من توافر العدالة داخل المجتمع.

بالإضافة الى ذلك، فإن التحليل الدقيق للأدلة والشهادات في مرحلة التحقيق الابتدائي يمكن أن يسهم في توفير بيئة قانونية أكثر أماناً، مما يعزز من استقرار المجتمع ويساعد في مكافحة العنف الأسري.

استجابة لمتطلبات العدالة، فإن عدم القيام بإجراءات التحقيق الابتدائي في قضايا الجنايات قد يؤدي الى تعطيل مهمة القاضي. هذا التعطيل يمكن أن يقلل قدرة القاضي على أداء رسالته في تحقيق العدالة بشكل كامل وفعال. فبدون التحقيق الابتدائي، قد تفقد الأدلة أو تهمل، مما يعقد عملية الفصل في القضايا ويؤثر سلباً على نتائج المحاكمات.

إن إجراء التحقيق الابتدائي في الجنايات يعد أيضاً ضمانة مهمة للمتهم، حيث يضمن عدم إحالة أي شخص الى جهة الحكم إلا اذا كان هناك دلائل قوية وبراهين كافية تدعم الاتهام[2]. هذا يساهم في حماية الأفراد من الوقوع في موقف الاتهام بناءً على معلومات غير دقيقة أو تصرف في إجراءات التحقيق.

علاوة على ذلك، يعزز التحقيق الابتدائي من نزاهة القضاء، مما يسهم في بناء الثقة بين المجتمع والسلطات القضائية. فالشعور بأن هناك عملية عادلة وموضوعية تعالج بها القضايا يعزز من قدرة الضحايا والشهود من التعاون مع السلطات، مما يساهم في جمع الأدلة بشكل أفضل.

(1) سليمان باريش، شرح قانون الإجراءات الجنائية، التحقيق القضائي الابتدائي، دار قانة، الجزائر، 2008، ص10.

(2) أنطون فهمي عبده، النظام الاتهامي، المركز القومي للبحوث الجنائية، القاهرة، 1970، ص267.

لذا فإن إجراء التحقيق الابتدائي يعتبر خطوة حيوية في مسار العدالة، حيث يضم تحقيق التوازن بين حماية حقوق المتهم ومصالح المجتمع، في تحقيق العدالة بسهولة بصورة أكثر فاعلية وكفاءة.

المطلب الثاني: بالنسبة إلى الجنح والمخالفات

يعتبر إجراء التحقيق الفوري أثناء الجلسة كافيا في العديد من الحالات. هذا الأسلوب يعتمد بشكل خاص على جرائم المخالفات وبعض الجنح، نظراً لأن هذه الجرائم غالباً ما تكون واضحة ولا تحتاج الى تحقيق ابتدائي منفصل. يمكن إحالة هذه القضايا الى المحكمة بناءً على الأدلة التي تم جمعها خلال مرحلة البحث والتحري.

تظهر طبيعة هذه الجرائم أنها لا تمس بحرية الأفراد بنفس القدر الذي تمس به الجرائم الجنائية. لذا، فإن بساطة وقائعها تتيح إمكانية التعامل معها بشكل مباشر أثناء جلسة الحكم. هذا يعني أنه لا حاجة لإجراء تحقيق ابتدائي معقد، مما يسهل سرعة الفصل في القضايا. علاوة على ذلك، يساعد هذا النهج في تسريع الإجراءات القانونية، ويعزز من فعالية النظام القضائي ويقلل من الأعباء الملقاة على المحاكم.

فعندما تكون الوقائع واضحة والأدلة متاحة، يمكن للقضاة اتخاذ قرارات سريعة وعادلة. هذه الرؤية تعكس أهمية حماية حقوق الفرد، حيث تضمن عدم تعرض الأفراد للاحتجاز أو الاتهام دون وجود أساس قانوني واضح وثابت. بناءً على ذلك، يمكن القول إن التحقيق الابتدائي يعتبر إجراءً وجوبياً في قضايا الجنايات، بينما يكون جوازياً في قضايا الجنح والمخالفات.

هذا التوجه يهدف الى تحقيق التوازن بين حماية حقوق الأفراد وفعالية النظام القضائي. هذا السياق، يعزز التحقيق الابتدائي من ضمانات المحاكمة العادلة، مما يسهم في توفير بيئة قانونية أكثر أماناً. أما بالنسبة للجهة التي يحيل اليها المشرع مباشرة إجراء هذا التحقيق، فإنها تعتبر السلطة القضائية المختصة، والتي تتولى مسؤولية التحقيق وجهة الأدلة. حيث يجب أن تكون هذه السلطة مستقلة وموضوعية لضمان نزاهة العملية القانونية. تعد هذه الإجراءات ضرورية لضمان تحقيق العدالة،

حيث تتيح الفرصة لجمع الأدلة وتحليلها بشكل كامل قبل إحالة القضايا الى المحاكم. ومن خلال ذلك، يتمكن النظام القضائي من اتخاذ قرارات مستنيرة وعادلة، مما يعزز منطق المجتمع في العدالة ويسمو في حماية الحقوق والحريات الفردية.

لذلك، تحتاج القضية قبل أن تصل الى المحكمة الى جمع المعلومات المتعلقة بالجريمة المرتكبة، والأدلة التي تثبت نسبة الفعل الى المتهم. يعرف هذا الإجراء بالتحقيق الابتدائي، والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة المختصة بهدف تمحيص وفحص الأدلة، سواءً لنفي الجريمة أو لإثباتها ونسبتها الى المتهم قبل إحالة القضية الى المحكمة.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

إذا وجدت أدلة كافية تدعم الاتهام، تحال القضية الى المحكمة، أما إذا لم تتوفر الأدلة، فلا تتم الإحالة. قبل التحقيق الابتدائي عادة يتم التحقيق في مراكز الشرطة ومن قبل المحققين القضائيين، تحت اشراف قاضي التحقيق أو الادعاء العام[1]. لذلك يعتبر ضباط الشرطة ومفوضوها من أهم أعضاء الضبط القضائي أو الضابطة العدلية، حيث يمارسون التحقيق ضمن دائرة اختصاصهم. نظراً لقلة عدد المحققين القضائيين وتوزيع مراكز الشرطة في معظم المناطق، فإن ضباط الشرطة غالباً ما يكونون هم من يتعاملون مع إجراءات التحقيق، مستفيدين من خبراتهم المكتسبة عبر سنوات من العمل في هذا المجال.

الضباط أو المسؤولون في مراكز الشرطة وأعضاء التحقيق الابتدائي بمجرد تلقي الشكوى أو الإخبار عن الجرائم جنايات أو الجنح. يتم فتح المحضر وتدوين ملخص الشكوى، بالإضافة الى تسجيل إفادات المشتكي او المخبر.

في حالة الجرائم المشهودة، يتوجب على المسؤول في مركز الشرطة القيام بالإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية. من أهم هذه الإجراءات الاتصال بقضاة التحقيق والادعاء العام لإبلاغهم بوقوع الجريمة، ثم الانتقال فوراً الى محل ومكان الحادث لتدوين إفادة المجني عليه، والاستماع الى الشهود، وضبط الأدلة والأشياء المستخدمة في ارتكاب الجريمة، والحفاظ على آثارها المادية[2].

اما في حالة المخالفات، فيكتفي المسؤول في مركز الشرطة بتنظيم تقرير موجز يتضمن اسم المخبر والشهود والمادة القانونية المنطبقة على الواقعة، ثم يعرض الأمر على قاضي التحقيق أو المحقق القضائي. في حال عدم وجود قاضي تحقيق، وإذا كانت المخالفة المعاقب عليها لا تتجاوز مدة ثلاثة أشهر، وليس هناك طلب بالتعويض، يمكن لقاضي التحقيق ان يحيل الأمر الى الضابطة العدلية لمواصلة إجراءات التحقيق.

بهذه الطريقة، يضمن النظام القضائي أن يتم التعامل مع جميع الجرائم والمخالفات بكفاءة، مما يسهم في تحقيق العدالة وحماية الحقوق.

(1) أنطون فهمي، نظام الاتهام، مرجع سابق، ص269.
(2) المادة 41 من قانون أصول المحاكمات الجزائية اللبناني المعدل، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية، بيروت.

الخاتمة

يُعدّ التحقيق الابتدائي في قضايا العنف الأسري مرحلة دقيقة وحاسمة في مسار الدعوى الجزائية، إذ تُبنى عليه إجراءات الإحالة والمحاكمة، ويُستمد منه جزء كبير من قناعة القاضي عند إصدار الحكم. من خلال تحليل واقع هذه المرحلة في ضوء النصوص القانونية والاجتهادات العملية، يتبيّن أن نجاح التحقيق لا يقتصر على كفاءة المحقق أو دقّة الإجراءات، بل يمتد ليشمل مدى قدرة النظام القانوني على التوفيق بين مقتضيات العدالة وضرورات حماية الأسرة من التفكك.

وقد أظهرت الدراسة أن قضايا العنف الأسري تختلف عن غيرها من القضايا الجنائية بطبيعتها الخاصة، إذ تتداخل فيها الجوانب القانونية مع الاعتبارات الاجتماعية والنفسية، ما يجعل من مهمة سلطة التحقيق أكثر تعقيدًا وحساسية. فالتعامل مع الضحية – التي قد تكون زوجة أو طفلاً أو أحد أفراد الأسرة – يحتاج إلى معرفة قانونية دقيقة تراعي الأبعاد الإنسانية وتتفادى إعادة الإيذاء أو الإذلال. كما أن جمع الأدلة في هذا النوع من القضايا يستوجب مهنية عالية، نظرًا لكون العنف غالبًا ما يقع في الخفاء ويصعب إثباته إلا بوسائل غير مباشرة.

وقد تبين أن التشريعات الحديثة أخذت تتجه نحو إضفاء الطابع الإلزامي على التحقيق في القضايا ذات الطبيعة الأسرية الخطيرة، خصوصًا في الجنايات، مع إتاحة مرونة أوسع في الجنح والمخالفات، وهو ما يعكس سعي المشرع إلى تحقيق توازن دقيق بين مصلحة المجتمع في ملاحقة الجناة، وحق الأسرة في الحفاظ على تماسكها قدر الإمكان.

النتائج

– إن التحقيق الابتدائي يمثل حجر الأساس في الدعوى الجزائية، وهو الضامن الرئيسي لحسن سير العدالة في قضايا العنف الأسري.

– الخصوصية التي تتميز بها جرائم العنف الأسري تفرض على المحقق اتباع أساليب وإجراءات تراعي الطابع الإنساني والاجتماعي لهذه القضايا.

– التحقيق الفعّال يسهم في الحد من تفاقم حالات العنف الأسري من خلال الكشف المبكر عن أنماطه وأسبابه، وبالتالي تعزيز الدور الوقائي للقانون.

– أظهرت الدراسة وجود تفاوت في تطبيق إجراءات التحقيق بين الجنايات والجنح، حيث يُلزم التحقيق في الأولى بينما يُترك لتقدير السلطة في الثانية.

– تبين أن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (لضابطة العدلية، النيابة العامة، مراكز الحماية)

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

يحدّ من فعالية التحقيق ويؤثر سلبًا على الضحايا.

– الحاجة ماسة إلى تدريب المحققين على آليات التعامل النفسي والاجتماعي مع ضحايا العنف الأسري بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

– رغم التطور التشريعي في بعض الدول، إلا أن التطبيق العملي ما زال يواجه عقبات إجرائية وثقافية تحدّ من سرعة وفعالية التحقيق.

التوصيات

– توحيد الإجراءات القانونية الخاصة بالتحقيق في قضايا العنف الأسري من خلال إصدار مدونة إجرائية مستقلة تراعي خصوصية هذا النوع من الجرائم.

– تعزيز دور النيابة العامة في الإشراف على التحقيق وضمان حياده واستقلاليته، مع إلزامية حضور ممثل عنها في جميع مراحل التحقيق.

– تطوير قدرات المحققين عبر برامج تدريب متخصصة في علم النفس الأسري وأساليب التواصل مع الضحايا، خاصة النساء والأطفال.

– توسيع نطاق التحقيق الإلزامي ليشمل بعض الجنح ذات الطابع الأسري الخطير التي تكرّس نمطًا من العنف المتكرر.

– إنشاء وحدات تحقيق خاصة بالعنف الأسري ضمن مؤسسات الضابطة العدلية، تضم مختصين اجتماعيين ونفسيين إلى جانب رجال القانون.

– ضمان سرية إجراءات التحقيق حمايةً لكرامة الضحايا ومنعًا للوصم الاجتماعي الذي قد يعرقل العدالة.

– تعزيز التعاون بين القضاء والهيئات الاجتماعية من أجل إيجاد حلول إصلاحية للأسرة بالتوازي مع المسار القضائي.

– تفعيل دور الإعلام القانوني في نشر الوعي حول خطورة العنف الأسري وتشجيع الضحايا على التبليغ عن الحالات دون خوف.

– إجراء دراسات ميدانية دورية حول فاعلية التحقيق الابتدائي في الحد من جرائم العنف الأسري لتطوير السياسات العامة المبنية على الأدلة.

– إدماج مفهوم العدالة التصالحية في مراحل التحقيق بما يضمن معالجة القضايا الأسرية بطريقة تحفظ التوازن بين العقاب والإصلاح.

المراجع

1- الكتب

1. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، 1999.

2. إسحاق ابراهيم منصور، المبادئ الأساسية في قانون الإجراءات الجزائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

3. أشرف رمضان عبد الحميد، سلطات التحقيق والاتهام في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

4. أنطون فهمي عبده، النظام الاتهامي، المركز القومي للبحوث الجنائية، القاهرة، 1970.

5. حسن الجوخدار، التحقيق الابتدائي في قانون أصول المحاكمات الجزائية، دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، 2011.

6. سليمان باريش، شرح قانون الإجراءات الجنائية، التحقيق القضائي الابتدائي، دار قانة، الجزائر، 2008.

7. سليمان عبد المنعم، أصول الإجراءات الجزائية في التشريع والقضاء والفقه، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، 1999.

8. عبد الرؤوف مهدي، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.

9. عبد الوهاب حومد، القانون الجنائي، الجريمة والمنحرفون، المسؤولية الجنائية، المطبعة الجديدة، دمشق، 1987.

10. عماد عوض، التحريات كإجراء من إجراءات البحث عن الحقيقة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

11. عوض محمد عوض، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية، دائرة المعارف، الإسكندرية، 1999.

12. محمد سالم الحلبي، الوسيط في شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، دار الثقافة، عمان، 1996.

13. محمد عيد الغريب، الاختصاص القضائي لمأمور الضبط في الأحوال العادية والاستثنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

14. محمود نجيب حسني، شرح قانون الاجراءات الجنائية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.

2- المجلات العلمية

حسن صادق المرصفاوي، المرصفاوي في المحقق الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، مج 11، ع 1، القاهرة، 2001.

3- الرسائل العلمية

سدران محمد خلف، في التشريع الجنائي الكويتي والمقارن، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 1985.